



عرض السيد الوزير الأول لبيان السياسة العامة
للحكومة 2023 أمام مجلس الأمة

الثلاثاء 17 أكتوبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله

- السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة؛
- الحضور الكريم، أسرة الإعلام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بمناسبة الذكرى 17 من أكتوبر اسبحوا لي جميعا أن، نترحم على أرواح شهداء مجزرة 17 أكتوبر ضحايا
الهمجية الاستعمارية، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.



عملا بأحكام المادة 111 من الدستور، يطيب لي أن أعرض على مسامعكم، وللمرة الثانية على التوالي، بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يتضمن أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2022 وأوت 2023، وكذا آفاق عمل الحكومة من أجل بلوغ الأهداف التي سطرته من أجل تنفيذ التزامات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، الأربعة والخمسون الرامية إلى بناء جزائر جديدة.

أود أن أشير إلى أن تنفيذ مخطط عمل الحكومة جاء في سياق خاص، ميزته التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم والتي تفرض التكيف والاستجابة السريعة لمتطلبات المجتمع وتطلعاته.

فعلى الصعيد الدولي، تميز الوضع على الخصوص بما يأتي :

- انكماش الاقتصاد العالمي مما أدى بالعديد من الدول إلى تشديد سياساتها النقدية سعيا منها إلى التحكم في معدل التضخم، الذي بقي يتراوح بين 7 و 8٪ و تجاوز في بعض الدول عتبة 50٪؛
- توقع انخفاض مستوى النمو العالمي إلى 3٪ خلال سنة 2023، بعد أن سجل 3,5٪ في سنة 2022 ؛
- توقع تراجع نمو حركة التجارة العالمية إلى 1,7٪ في سنة 2023.

أما على الصعيد الوطني، وبالرغم من عدم اليقين الذي ميز الظرف الدولي، عرفت بلادنا كيف تثبت

صمودها، حيث تشير التوقعات إلى:



- تسجيل معدل نمو اقتصادي بنسبة 5,3٪ نهاية سنة 2023، مقابل نسبة 4,3٪ سنة 2022. فيما بلغ

التضخم خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2023 نسبة 9,5 ٪، مدفوع لاسيما بارتفاع أسعار

المواد الغذائية (+13,2٪).

- توقع تراجع قيمة الصادرات نهاية السنة الجارية إلى 52,8 مليار دولار مقابل 65,5 مليار دولار

سنة 2022 بسبب انخفاض أسعار البترول من 104 دولار للبرميل في سنة 2022، إلى 85 دولار

للبرميل هذه السنة.

- توقع ارتفاع الواردات، تحت وطأة التضخم العالمي، إلى 41,5 مليار دولار نهاية سنة 2023

مقابل 39 مليار دولار في سنة 2022؛

- توقع فائض في الميزان التجاري في حدود 11,3 مليار دولار، نهاية 2023.

- ارتفاع الإيرادات بنسبة 25٪، لتصل إلى 8.900 مليار دينار في سنة 2023 بينما ارتفعت النفقات

بنسبة 52٪ لتصل إلى 14.700 مليار دينار.

ويرمي هذا المجهود الميزانياتي الهام إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ودفع الحركة

التمومية، حيث رافق هذا العديد من الإجراءات التي سنرجع عليها لاحقا.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛



بالرغم مما ميّز، السياق الدّولي من ظروف صعبة، تجاوزت بلادنا بالمرونة اللازمة، من خلال تكييف السياسات العمومية بتبني سياسات استباقية، بناءً على التوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية، والتي سمحت بتعزيز قدرات صمود الاقتصاد الوطني ومواصلة دعم السياسة الاجتماعية للدولة والمسار التنموي على جميع الأصعدة.

هذا الأمر تم دون اللّجوء إلى الاستدانة الخارجية وهو ما يدل عن بعد النظر وعن التحكم في إدارة الشأن العام والنظرة الاستباقية، لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

وسأستعرض الآن بيان السياسة العامة للحكومة وفق المحاور الخمسة الكبرى التالية:

أولاً: تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة؛

ثانياً: من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده؛

ثالثاً: من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية معززة؛

رابعاً: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية.

خامساً: تعزيز الأمن والدفاع الوطني.

فبخصوص تعزيز دولة القانون وتجديد الحكومة، ارتكز عمل الحكومة أساساً على ما يأتي:



في مجال إصلاح العدالة، حيث تواصل العمل على تعزيز استقلالية القضاء عبر إعداد القانون الأساسي للقضاء، وتكريس الاستقلالية الإدارية والمالية للمجلس الأعلى للقضاء، بتزويده بهياكل إدارية تسمح له بالقيام بمهامه، ولاسيما في مجال تسيير الحياة المهنية للقضاة.

وبهدف تحسين جودة العدالة، فقد تم تنصيب ست 6 محاكم إدارية للاستئناف و12 محكمة تجارية متخصصة، مع توظيف 200 طالب قاض في سنة 2022 والشروع في برنامج لتوظيف 1.500 طالب قاض على مدى 3 سنوات (2023-2025) وتوظيف 1.390 من أعوان أمانة الضبط والأسلاك المشتركة، وذلك فضلاً عن تنفيذ برنامج تكويني لتحسين المستوى لفائدة 606 قاض و1.639 موظف وتنظيم مسابقة الدخول للتكوين من أجل الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة لفائدة 2.500 مترشح.

وفي مجال تسهيل الولوج إلى العدالة، تم تكريس نمط الجلسة المتنقلة بإنشاء 23 محكمة متنقلة في 8 ولايات في الجنوب وكذا فتح 6 ملحقات للمحاكم واستلام 13 مقراً لجهات قضائية تقريبا للعدالة من المواطنين وتقليصا من المشقة التي كان يعاني منها، لاسيما بالجنوب.

أما في مجال تعزيز الممارسة الكاملة للحقوق والحريات، فقد تم إصدار قانونين يتعلقان بالحق النقابي وحق الإضراب، وهي قفزة نوعية في إصلاح الإطار القانوني الساري منذ سنوات التسعينيات، قصد تكييفه مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا ومع المعايير الدولية المتعارف عليها.



أما جهود تعزيز حرية الصحافة والإعلام، فقد كُلت بإصدار القانون العضوي المتعلق بالإعلام وإعداد مشروع قانونين يتعلقان بالنشاط السمعي البصري وبالصحافة المكتوبة والإلكترونية.

وفيما يتعلق بتعزيز أمن وسلامة الأشخاص والممتلكات، تم إيلاء الأولوية القصوى للأعمال الوقائية قصد استباق الأخطار والتقليل منها، ولاسيما الجريمة المنظمة والجرائم السيبرانية.

كما عززت الحكومة قدراتها في مجال التدخل لمواجهة الأخطار الكبرى، لاسيما عبر:

- إعداد الإستراتيجية الوطنية للتقليل من مخاطر الكوارث والمخططات الوطنية والمحلية لتنظيم النجدة (PLAN ORSEC)؛

- عصرنة المنشآت القاعدية للحماية المدنية، ودعمها بالموارد اللازمة؛

- وتنصيب اللجنة الوطنية لحماية الغابات، واللجان العملية في الولايات والدوائر، والبلديات، ولجان السكان المجاورين للغابات.

وفيما يتعلق بتكريس العلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، واصلت الحكومة العمل

في تنفيذ التزام السيد رئيس الجمهورية المتعلق بتعزيز الصلاحيات الرقابية للبرلمان، من خلال وضع

المشاركة في الأنشطة البرلمانية على رأس أولويات أعضاء الحكومة، ومواكبة الحركة التي قمت،

السيدات والسادة النواب، بإضافتها على النشاط البرلماني، وقد توج ذلك بتحسّن واضح لعمل جميع

آليات الرقابة البرلمانية، وأشار هنا، على سبيل البيان لا الحصر إلى ما يأتي:



- الردّ على كل الأسئلة الكتابية الموجهة إلى الحكومة، وعددها 1.784 سؤالاً، بزيادة قدرها +4,4% مقارنة بالدورة السابقة،
- الردّ على 620 سؤالاً شفويًا خلال 28 جلسة علنية، بزيادة قدرها +58% مقارنة بالدورة السابقة،
- مرافقة وتسهيل سير 44 بعثة استعلامية مؤقتة، منها 11 بعثة لمجلس الأمة، مقابل 23 بعثة خلال الدورة السابقة، أي بزيادة قدرها + 91%، علماً أن التقارير التي تُوجت هذه البعثات وبلغت للحكومة كانت موضوع دراسة ومتابعة دقيقتين للتكفل بالانشغالات المطروحة؛
- مشاركة أعضاء الحكومة ومسؤولي هيئات ومؤسسات وإدارات عمومية أخرى في 104 جلسة استماع تم تنظيمها من طرف اللجان الدائمة حول المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة، بزيادة قدرها +121% مقارنة بالدورة السابقة،
- التكفل بـ 2.162 عريضة قدمها أعضاء البرلمان، منها 570 عريضة موجهة للوزير الأول، وقد تم الرد إلى حد الآن على 1638 عريضة، أي بنسبة 76%.
- إجراء 1.506 مقابلة مع أعضاء البرلمان من قبل وزراء ومسؤولي مؤسسات وهيئات عمومية؛
- التأسيس للقاءات دورية بين الولاة والبرلمانيين، تبعا لما تم الالتزام به في هذا الشأن، حيث تم عقد 203 لقاء سمحت بعرض 2.534 انشغالاً من انشغالات المواطنين، وتم التكفل من طرف



السلطات المحلية بـ 2.185 انشغالا، مع رفع 412 انشغالا إلى السلطات المركزية المختصة. وقد تم وضع جهاز لمتابعة نتائج هذه اللقاءات على مستوى وزارة الداخلية وديوان الوزير الأول.

وفيما يتعلق بتحسين جودة النصوص القانونية، فقد واصلت الحكومة وضع الإطار القانوني المتصل بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي قررها السيد رئيس الجمهورية. وقد توج

هذا العمل بـ :

- إصدار 1.297 نصاً قانونياً، منها 19 نصاً تشريعياً و1278 نصاً تنظيمياً؛
- استكمال إعداد 470 مشروع نص تشريعي وتنظيمي، كما سئولى عناية خاصة لتسريع إصدار النصوص التطبيقية ونشرها في أجل لا يتعدى 60 يوماً ابتداءً من تاريخ نشر القانون المعني.
- لقد شكلت هذه الإصلاحات في المجال القانوني والتشريعي لبنة أخرى لتكريس الحقوق والحريات وتعزيز دولة القانون والمؤسسات وتحسين الحوكمة ونجاعة الاقتصاد الوطني، من خلال مراجعة عميقة لنصوص قانونية محورية، يعود البعض منها لسنتين القرن الماضي، وأذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

- إصدار قوانين جديدة تتعلق بالحق النقابي (الذي يعود لسنة 1990) وحق الإضراب (1990) وكذا استكمال إعداد مشاريع قوانين تتعلق بالإجراءات الجزائية (1966) والعقوبات (1966) ومحاربة جرائم التزوير واستعمال المزور ومحاربة المخدرات والنشاط السمعي البصري، والصحافة المكتوبة



والإلكترونية، والجمعيات والأحزاب السياسية وحرיתי الاجتماع والتظاهر السلمي والبلدية والولاية، والوظيف العمومي وتسهيل الإجراءات الإدارية، والقانون الأساسي للقضاء، وهي مشاريع نصوص تم إيداع العديد منها على مستوى مجلسكم الموقر، وسيتم إيداع ما بقي منها، خلال هذه الدورة، بإذن الله تعالى.

- وفي مجال استكمال وضع الأرضية القانونية لإنعاش وتجديد الاقتصاد الوطني وبعث الاستثمار، كللت الجهود بإصدار القانون النقدي والمصرفي الجديد والقانون الجديد للصفقات العمومية، والقانون الجديد للمحاسبة العمومية والتسيير المالي، مع إرساء ثقافة المقاولاتية عبر تكريس الحق في الاستفادة من عطلة لإنشاء مؤسسة لمنتسبي القطاع الاقتصادي والوظيف العمومي، على حد سواء، من خلال تعديل قانوني العمل والوظيفة العمومية،
- استكمال وضع منظومة قانونية متكاملة لتأطير العقار الاقتصادي خدمة لتطوير الاقتصاد الوطني؛
- استكمال المراجعة الشاملة للقانون التجاري وقانون التأمينات وقانون المناجم وكذا إعداد مشروع قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تكريسا لمقاربة جديدة ومبتكرة لتمويل مشاريع المنشآت الأساسية؛
- تكريسا للدور الاجتماعي للدولة ودعمها للفئات الهشة، يجري استكمال إعداد مشاريع قوانين تتعلق بحماية الأشخاص المسنين والنفقة وذوي الهمم.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

في مجال الإصلاح الميزانياتي، تم هذه السنة إعداد، لأول مرة، قانون المالية وفق الصيغة الجديدة التي ينص عليها القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

كما تعمل الحكومة جاهدة على إصلاح مهمة الرقابة القبلية للإنفاق بإدراج تدابير تضيي أكثر مرونة تجعل المراقب الميزانياتي مستشارا ماليا للسلطات الأمرة بالصرف، تسهила لإجراءات المصادقة على النفقات العمومية، كما استفاد إلى حد الآن أكثر من 17.800 إطارا من البرنامج التكويني الذي رافق دخول الإصلاح الميزانياتي الجديد حيز التنفيذ.

ومن جهة أخرى سمح قانون الصفقات العمومية بإرساء إطار يضمن شفافية أكثر وعدالة أكبر في الولوج إلى الطلب العمومي من خلال وضع بوابة إلكترونية تسمح بالاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، وكذا تأسيس المجلس الوطني للصفقات العمومية الذي يضمن انتقاء العروض ذات المزايا الأكبر لإنجاز المشاريع العمومية التنموية في أحسن الظروف، تكريسا لمبدأ ترشيح الصفقات العمومية وإضفاء المزيد من الشفافية على هذه الصفقات.

وبخصوص الشق المتعلق بأخلاق الحياة العامة، والوقاية من الفساد ومحاربتة، فقد تم تعزيز التعاون في ميدان تحصيل الأموال المنهوبة، من خلال مواصلة تنفيذ قرارات العدالة النهائية، وتنفيذ الاتفاقات الدولية والإنبات القضائية لتحديد الأموال المهربة إلى الخارج وحجزها ومصادرتها. حيث تم توجيه 259 إنابة قضائية دولية (40 منها منذ سنة 2022) وسبع (7) طلبات مساعدة قضائية إلى 31 بلداً،



لتحديد الأموال المنهوبة وحجزها وتجميدها بغرض مصادرتها. كما تم التنفيذ الجزئي لـ 62 إنابة

قضائية دولية لتحديد الأموال المنهوبة وتجميدها.

وفي مجال عصنة الإدارة والوظيفة العمومية، فقد تم :

- استكمال المشروع التمهيدي للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي يهدف إلى عصنة تنظيم وتسيير الإدارة العمومية؛

- كما تم إعداد مشروع قانون لتبسيط الإجراءات الإدارية، من شأنه المساهمة في تعزيز الشفافية ومحاربة البيروقراطية، ويسهل على المواطن مختلف الإجراءات الإدارية.

أما بخصوص تعزيز التحول الرقمي للإدارة العمومية، واصلت الحكومة جهودها الرامية من أجل إلغاء

الطابع المادي للإجراءات الإدارية ورقمنة مختلف الخدمات ضمانا للمزيد من الشفافية والسرعة في

معالجة الملفات وتحسين نوعية الخدمة العمومية كما سيتم تعميم استعمال الرقم التعريفي

الوطني الوحيد (NIN) من تسهيل كل الإجراءات الإدارية والمعاملات التي تقوم بها الهيئات العمومية.

كما تواصل مختلف مؤسسات الدولة تطوير ووضع حيز الخدمة العديد من التطبيقات والمنصات

الرقمية لاسيما في قطاعات العدالة والداخلية والتعليم العالي، والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

وغيرها من القطاعات.



وفي مجال حماية مكونات الهوية الوطنية، عكفت الحكومة على تعزيز المرجعية الدينية الوطنية، من خلال:

- مواصلة تنفيذ برنامج طبع وتوزيع المصحف الشريف مجانا، بما فيه المصحف بخط البرايل، والذي يتم توزيعه داخل الوطن وخارجه، لاسيما في بلدان الساحل؛
- تأطير المساجد وإمامة المصلين بفرنسا وبعض البلدان الأوربية بأئمة منتدبين؛
- وتقديم إعانات مالية لفائدة المدارس القرآنية؛

أما بخصوص الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ومواصلة لنقل قيم أول نوفمبر والتاريخ الوطني إلى أجيال المستقبل، تمّ:

- نشر 150 عنوانا في مجال الدراسات والبحوث التاريخية والذاكرة الوطنية؛
- الشروع في إنجاز أفلام وأشرطة تاريخية تتعلق بالقادة ورموز المقاومة الشعبية والثورة وأخرى تروي مآثر بطولية من تاريخ وطننا المفدى.
- إنشاء الجمعية الدولية لأصدقاء الثورة الجزائرية، التي عقدت جمعيتها العامة التأسيسية يوم 3 جويلية 2023؛

- وإعادة بعث المنصة الإلكترونية: جوائز المجد، التي تعتبر، بحق، موسوعة في تاريخ الجزائر.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛



أما بعنوان الفصل الثاني المتعلق بتعزيز روافد الإنعاش الاقتصادي فقد انصب جهد الحكومة على
مواصلة :

- إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية بمواصلة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتعميم عقود النجاعة الخاصة بالإطارات المسيرة، كما واصل مجلس مساهمات الدولة نشاطه، حيث عقد خلال السنة الأخيرة خمس(5) دورات، درس فيها وضعية العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية، تم على إثرها الموافقة لاسيما على :
- مشروع عصرنة شركة الخطوط الجوية الجزائرية من خلال تدعيم أسطولها الجوي بـ 15 طائرة جديدة، في أفاق 2027:
- إعادة هيكلة الشركة الوطنية للنقل البحري للبضائع؛
- مخطط تطوير وإعادة بعث نشاط العديد من المؤسسات المتوقفة على غرار وحدة إنتاج المشروبات سابقا بجيجل، والتي ستدخل حيز الخدمة مع نهاية السنة الجارية، وكذا شركة (SOVEST) بتبسة والمتخصصة في إنتاج الزجاج المقعر من خلال إعادة إدماجها في حافظة الشركة القابضة للكيمياء (ACS).
- التنازل وبمقابل، في إطار الأملاك المصادرة بقرارات نهائية للعدالة في إطار محاربة الفساد، عن 15 أصلا ووحدة إنتاجية لفائدة العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية، من أجل الحفاظ على نشاط



المؤسسات المصادرة وكذا مناصب الشغل، بالإضافة إلى مواصلة إنجاز عدة مشاريع مهيكلية، كمشروع طحن الحبوب الزيتية بجيجل وكذا مشروع تكرير السكر بالأربععاش بولاية بومرداس اللذان من شأنهما تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وبخصوص تحسين جاذبية مناخ الاستثمار:

لقد شكل إصدار القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، وكذا نشر جميع نصوصه التطبيقية دفعة واحدة، في السنة الماضية، إنجازا كبيرا لبلادنا، لاسيما وأنه جعل المنظومة الوطنية للاستثمار أكثر انسجاما بمعالجته لأوجه القصور والضبابية التي كانت تحيط بالمنظومة السابقة.

واستكمالا لهذه الحركية، تم تنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، في أكتوبر من السنة الماضية، التي باشرت عملها بتطهير حافظة الاستثمارات الموروثة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سابقا؛ والمقدرة بـ5.539 ملفاً قيد الإنجاز.

وتعمل الوكالة على مرافقة هذه المشاريع وتحفيز أصحابها على استكمال مرحلة الإنجاز والدخول في مرحلة الاستغلال، لاسيما من خلال منحهم مقررات تمديد استثنائية لأجال المزايا، حيث تم، عند تاريخ 30 سبتمبر 2023، منح ما يفوق 780 مقرر تمديد. ستسمح هذه المشاريع بخلق الآلاف من مناصب

الشغل في المدى القصير، على اعتبار، أن المدة القصوى لدخولها حيز الاستغلال، لا يجب أن تتجاوز سنة واحدة.



إن وضوح الرؤية بخصوص المقاربة الجديدة للإستثمار وكذا تحسين ظروف إستقبال المستثمرين، وتفعيل المنصة الرقمية للمستثمر في مرحلتها الأولى، الخاصة بعمليات التسجيل، قد مكن من تحقيق نتائج مشجعة. فبتاريخ 30 سبتمبر 2023، تم تسجيل 3.734 مشروعا بمبلغ استثماري إجمالي مصرح به يقدر 1.951 مليار دينار، من المتوقع أن تخلق هذه المشاريع ما يفوق 94.000 منصب شغل، عند دخولها حيز الاستغلال.

ويبلغ عدد المشاريع المسجلة لدى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية 103 مشروعا، منها 29 استثمارا أجنبي مباشر، 50 مشروعا بشراكة مع مستثمرين جزائريين، و24 مشروعا استثماريا كبيرا لمستثمرين محليين.

من جهة أخرى، تم اتخاذ كل التدابير لفائدة الاستثمار. ويتعلق الأمر لاسيما بتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات، بـ:

- تخفيض 10٪ من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، المطبقة على الأرباح المعاد استثمارها؛
- إعفاء المداخل التي أستخدمت لأخذ المساهمات في رأس مال الشركات المنتجة للسلع أو الأشغال أو الخدمات، من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)؛
- استبعاد الأنشطة الإنتاجية من الضريبة على النشاط المهني؛



- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات والإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل الإجمالي، للمداخل الناتجة من الودائع في حسابات الاستثمار التي تتم في إطار الصيرفة الإسلامية؛

للإشارة فقد بلغت تقديرات الإنفاق الضريبي بعنوان سنة 2023 ما يفوق 448,5 مليار دج، عبارة عن تحفيظات ضريبية ممنوحة للمستثمرين.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

دائما وفي إطار تحسين بيئة الاستثمار، واصلت الحكومة تطهير العقار الصناعي الممنوح وغير

المستغل، باسترجاع 1530 هكتار، وكذا مواصلة أشغال تهيئة 38 منطقة صناعية.

كما قامت بإعادة النظر في شروط منح العقار التابع للأملك الخاصة للدولة عبر إلحاقه بصلاحيات

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التي ستتكفل من الآن فصاعدا بدراسة الطلبات، حصريا، عبر

المنصة الرقمية للمستثمر بناء على دفتر أعباء واضح وشفاف ووفق مقاربة اقتصادية ومعايير

موضوعية مضبوطة.

كما تم وضع إطار قانوني لإنشاء وكالات عمومية المتخصصة في تهيئة العقار الصناعي والسياحي

والحضري قبل عرضه عبر هذه المنصة الرقمية.



دائماً وفي إطار تحسين بيئة الأعمال، تواصل الحكومة عصرنة المنظومة المصرفية والمالية، لاسيما، عبر تكثيف الشبكة المصرفية وكذا تحسين الشمول المالي حيث انتقل عدد الوكالات البنكية من 1.692 وكالة نهاية جوان 2022 إلى أكثر من 1.720 وكالة نهاية جوان 2023 كما انتقل عدد أجهزة السحب الآلي للأوراق النقدية إلى 3.783 جهاز تم سحب بواسطتها ما يفوق 1.870 مليار دينار.

كما بلغت عدد بطاقات الصيرفة الالكترونية المتداولة في نهاية جويلية 2023، نحو 15 مليون بطاقة، منها 3,7 مليون بطاقة بنكية CIB، و 11,6 مليون بطاقة ذهبية. وفيما يتعلق بأجهزة الدفع الالكتروني فقد ارتفع عددها إلى 50.495 جهازا بعدد معاملات يفوق 2 مليون معاملة.

كما شهدت الصيرفة الإسلامية تطوراً لافتاً منذ إطلاقها، حيث ارتفع عدد الشبايك من 655 شباكاً نهاية 2022 إلى 741 شباكاً نهاية جوان 2023 فيما وصل عدد الحسابات إلى 409.714 حساباً عند نهاية جوان 2023، مما انعكس إيجاباً على زيادة الودائع المحصلة على مستوى جميع البنوك، عمومية وخاصة لتنتقل 546,6 مليار دينار في نهاية 2022 إلى 623,8 مليار دينار في نهاية جوان 2023 والمبلغ مرشح للارتفاع في نهاية 2023.

أود أيضاً التنويه بإنشاء ثلاثة بنوك جزائرية في الخارج وهي:

- بنك الاتحاد الجزائري (AUB) بموريتانيا الذي دخل حيز الخدمة في 20 سبتمبر 2023؛
- البنك الجزائري السنغالي (ABS) الذي حيز الخدمة بتاريخ سبتمبر 2023؛
- بنك الجزائر الخارجي الدولي بفرنسا قيد الإنشاء، ومن المتوقع أن يحصل على الاعتماد خلال هذا الشهر.

أما بخصوص قطاع التأمينات، فيجري حالياً دراسة مشروع قانون يعدل قانون التأمينات لتكيفه مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. للإشارة يتوفر سوق التأمينات حالياً على 25 شركة تأمين و2.996 وكالة، كما حقق سنة 2022 رقم أعمال قُدر بنحو 154 مليار دينار، مقابل 144 مليار دينار في سنة 2021، أي تقدم بنسبة 6٪.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

أما في مجال تطوير شعبة الصناعات الميكانيكية لاسيما صناعة المركبات بجميع أصنافها، فإن الحكومة ووعيا منها بأهمية هذه الشعبة التي تعتبر أحد أهم روافد إستبدال الواردات بمركبات منتجة محليا بنسبة إدماج كبيرة، فقد تم وضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لتطويرها. حقيقة وبالنظر لإرتباط الصناعات الميكانيكية قديماً وبعدياً بعدة شعب صناعية أخرى، فإن وضع المناخ الملائم لتطوير هذه الشعبة من شأنه أن يكون له أثر إيجابي على العديد منها، حيث أذكر على سبيل المثال لا الحصر، الصناعات الكيماوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الكهربائية، وكلها شعب تضم قاعدة صناعة قوية من المصنعين والمناولين موزعين عبر العديد من ولايات الوطن. في هذا الصدد، فقد تضمن دفتر الشروط الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 22-384 المؤرخ في 17 نوفمبر 2022، المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط صناعة المركبات، عدة بنود تلزم المصنعين الراغبين في الإستثمار في هذه الشعبة، بضرورة اللجوء التدريجي إلى المدخلات المنتجة محليا، الأمر الذي من شأنه خلق القيمة المضافة وفرص العمل.

وفي مجال الطاقة فقد واصلت الحكومة تنفيذ سياستها التي تهدف إلى تحقيق الأمن الطاقوي عبر

تحسين المعارف وإنجاز دراسات تقييم الإمكانات وتنفيذ 26 اتفاقية دراسات خاصة بالمحروقات كما

تم التوقيع على 4 عقود جديدة لاستغلال المحروقات، بين سوناطراك وشركات بترولية، تسمح برفع

الانتاج من 60.000 إلى 100.000 مكافئ برميل نפט يوميا آفاق سنة 2026.

كما تم في سنة 2023 تسجيل 10 اكتشافات للمكامن الناضجة لتضاف إلى 16 إكتشاف سنة 2022.



وضمن استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، تواصلت عملية ربط المستثمرات الفلاحية حيث تم في هذه السنة ربط 2000 هكتار، وتوفير الإنارة بالطاقة الشمسية عبر 5000 نقطة وكذا ربط العديد من النقاط الفردية الخاصة بالاستهلاك الذاتي (240 مدرسة ابتدائية، 2536 منزل فردي، 965 بئر فردي).

أما في قطاع المناجم، فقد تم استكمال الخرائط الجيولوجية بإجمالي 39 خريطة. بالإضافة إلى إنجاز 10 خرائط تخص الموارد المعدنية والمحاجر وكذا المناجم القديمة والذهب.

للإشارة فقد تم تسجيل تقدم كبير في برنامج البحث المنجمي بوصوله إلى المرحلة الثالثة خلال هذه السنة والتي تخص 15 مشروعا بميزانية 1,3 مليار دينار.

أما بعنوان قطاع الفلاحة والصيد البحري، فقد واصلت الحكومة تنفيذ برنامج عملها الرامي إلى تأطير القطاع وتطوير مختلف الشعب بما يسمح بزيادة الإنتاج، لاسيما، في الشعب الإستراتيجية.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مخطط عملها اتخذت الحكومة، جملة من الإجراءات مكنت لاسيما من :

- رفع المساحة المسقية الإجمالية من 1,47 مليون هكتار سنة 2022 إلى 1,49 مليون هكتار سنة 2023

في حين ارتفعت المساحة المسقية من الحبوب إلى 344.000 هكتار، 217 ألف منها بواسطة الري

المتكامل؛



- إطلاق الإحصاء العام للفلاحة RGA، الذي سيسمح بالحصول على مؤشرات ذات مصداقية وموثوقية ستسمح بالمساهمة في عصرنة القطاع وترقية الإنتاج في جميع الشعب الفلاحية؛
- تعزيز دعم الدولة للفلاحين من خلال رفع الأسعار المرجعية للأسمدة برفع نسبة الدعم ابتداء من 9 أكتوبر 2022 من 20 ٪ إلى 50 ٪.
- مواصلة ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء حيث بلغ العدد 32.161 مستثمرة تم ربطها منذ 2020، بمبلغ قدره 79,7 مليار دينار؛
- استرجاع العقار الفلاحي غير المستغل بما يقارب 864 ألف هكتار، حولت منها 300.000 إلى ديوان تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS) والباقي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) أي 564.000 هكتار.



السيد الرئيس الفاضل ، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

يشكل السد الأخضر مشروعا رائدا لمواجهة ظاهرة التصحر وبعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في المناطق الريفية، حيث سيمكن من توسعة وإعادة تأهيل 4,7 مليون هكتار موزعة على 13 ولاية

تضم 183 بلدية، سيتم إنجازها في الفترة الممتدة بين 2023-2030 بإشراك سكان المناطق المعنية.

أما فيما يتعلق بتفعيل دور الغابات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لأهميتها البالغة في توطين الساكنة وإضفاء حركية على الأنشطة الاقتصادية وخلق مكامن التشغيل للسكان المجاورين للغابات، فقد كان حيزا هاما من اهتمام الحكومة. للتذكير، أعطت نتائج استغلال الفضاءات الغابية، في سنة 2022 ما يلي:

- تم كراء 14.960 هكتار من الفراغات الغابية لفائدة 5.785 مستفيد ؛
- استغلال 142.978 م³ من الخشب؛
- استغلال 28.590 قنطار من الفلين ؛
- استغلال 26.616 قنطار من النباتات العطرية والطبية ؛

مجمّل هذه النشاطات ساهمت في خلق ما يقارب 10.000 منصب شغل دائم.

وفي إطار برامج تنظيم وضبط القطاع الفلاحي فقد تم إنشاء الشركة الجزائرية لضبط المنتجات

الفلاحية، كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامج الرفع من قدرات التخزين من أجل مضاعفتها إلى 9 مليون

طن، في هذا الشأن تم إطلاق برنامج لإنجاز منشآت جديدة للتخزين موزعة على 44 ولاية، منها 350

مركز جوارى و30 صومعة جديدة وإعادة بعث مشروع إنجاز 16 صومعة معدنية.

قدرات التخزين هذه تضاف إلى الإنجاز الجاري ل 30 منشأة للتخزين المبرد والمنصات اللوجستية

للتبريد بسعة إجمالية قدرها 380.000 ألف متر مكعب، أستلم منها 5 مستودعات بطاقة 150.000 متر

مكعب.

أما بخصوص قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الذي عرف ارتفاعا محسوسا في الإنتاج ببلوغ 120 ألف طن، بنسبة نمو تقدر بـ 23٪، مقارنة بسنة 2022، يتواصل تعزيز الأسطول برفع عدد السفن الكبيرة التي يفوق طولها 24 متر إلى 109 سفينة، مع إقامة 6 ورشات جديدة لبناء وصيانة السفن بالإضافة إلى الترخيص باستيراد السفن الكبيرة التي يقل عمرها عن 5 سنوات والموجهة للصيد في أعالي البحار.

وفي إطار تكفل الدولة بتعويض الصيادين المتضررين جراء سوء الأحوال الجوية التي مست ولاية تيبازة في شهر ماي الماضي، تم تخصيص 880 مليون دينار، استفاد خلالها الصيادون من مساعدة شهرية بمبلغ 30 ألف دج، بداية من الفاتح من جوان، إلى غاية عودة النشاط ولمدة أقصاها 6 أشهر.

وفي مجال ترقية الإنتاج الصيدلاني، قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات، نذكر منها مرافقة إطلاق سبعة (7) مشاريع استثمارية في مجال إنتاج أدوية الأورام، سيدخل بعضها حيز الاستغلال قبل نهاية سنة 2023، وفيما يخص تعزيز تغطية الاحتياجات الوطنية من المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية الأساسية تم استحداث نظام ضبط ومتابعة لرصد التموين المنتظم للسوق الوطنية.

أما بخصوص قطاع السياحة، هذا القطاع الاستراتيجي الهام، سجل مؤشرات إيجابية، بتوافد خلال فترة 8 أشهر، ما يقارب 2.4 مليون سائح من الخارج، من بينهم 1,68 مليون سائح أجنبي مقابل ما يقارب 600 ألف سائح أجنبي السنة الماضية، كما زار ولايات الجنوب حوالي 26 ألف سائح أجنبي، من بينهم

2.500 سائح استفادوا من الإجراءات الجديدة لمنح التأشيرات عبر أرضية الكترونية مخصصة لهذا

الغرض.

انطلاقا من أهمية السياسات التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي، فضلا عن إنشاء المجلس الأعلى

لضبط الواردات والمجلس الاستشاري لترقية الصادرات، واصلت الحكومة تطهير السجل التجاري مما

مكن من تقليص عدد المتعاملين النشطين في استيراد البضائع الموجهة للبيع على الحالة من

43.000 إلى 14.858 متعامل.

كما أسفرت عملية تطهير الفضاء التجاري، عن شطب أكثر من 1200 فضاء موازي وإدماج أكثر من

30.000 تاجر في النسيج التجاري القانوني، كما تم تدعيم المجال التجاري بعدة منشآت كأسواق الجملة.

وفي إطار مكافحة المضاربة غير المشروعة، قامت مصالح الرقابة بأزيد من 211.800 تدخل.

وبخصوص تعزيز قدرات التصدير وتسيلا لولوج المنتج الجزائري للأسواق الإفريقية، إضافة إلى

التحفيظات التي تضمنتها النصوص القانونية الجديدة المذكورة آنفاً، فلقد تم:

- إنشاء منصات لوجستية للتصدير، واحدة بالدبداب، وعلى وشك الانتهاء من منصة بتمنراست وأخرى

بولاية تندوف؛

- كما تم خلال الشهر الماضي تدشين منصة (ship loader) على مستوى ميناء جن جن.



- إنشاء معارض دائمة في كل من موريتانيا والسنغال والعمل جار لإنشاء معارض في دول أخرى
تستغل للترويج للمنتوج الجزائري؛

- فتح خطين بحريين الجزائر-نواكشوط والجزائر-داكار.

- الترخيص لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بتحويل طائرتين كبيرتين إلى طائرات شحن.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

وفي إطار تطوير الهياكل الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، عملت الحكومة على مايلي :

- رفع النطاق الدولي بشكل محسوس إلى 7,8 تيرابايت، سنة 2023 وكذا رفع عدد مشتركى الانترنت

الثابت إلى 5,3 مليون مشترك وعدد المشتركين في الألياف البصرية FTTH إلى 900.000 مشترك.

- تقليص تكلفة الاشتراك الشهرية غير المحدودة في الانترنت الثابت، انتقل سعر اشتراك 100

ميغابايت من 10.000 دج في سنة 2020 إلى 3000 دج في سنة 2023 أي بتقليص 7000 دج.

أما في مجال المنشآت القاعدية، المحرك الرئيسي لعجلة التنمية، أشير إلى ما يأتي:

ففي مجال الطرقات عرفت سنة 2023 استلام مقاطع مهمة، كالشطر الأخير من الطريق السيار شرق-

غرب على مستوى ولاية الطارف على مسافة 84 كم، ومنفذ الطريق السيار لولاية بجاية على مسافة 16

كم. كما رصدت الحكومة الاعتمادات المالية اللازمة لإعادة بعث مشاريع إنجاز منفذ الطريق السيار

شرق غرب بكل من ولاية معسكر على مسافة 43 كم وولاية تيزي وزو على مسافة 48 كم.



فضلا عن ذلك، فقد تم:

- إطلاق مشروع عصرنة الطرقات الوطنية لاسيما على مستوى الجنوب؛
- أما بخصوص المنشآت الأساسية للسكك الحديدية، فقد عرفت سنة 2023:
- استلام 795 كم من الخطوط الجديدة لاسيما خط السكة الحديدية تيسمسيلت - بوغزول - المسيلة على مسافة 290 كم وخط بوغزول - الجلفة - الأغواط على مسافة 250 كم.
- الإنطلاق في الدراسات المتعلقة بخط عين صالح تامنغاست على مسافة 650 كلم.
- إطلاق مشاريع إنجاز 3 مقاطع لخط السكة الحديدية المنجمي لمشروع الفوسفات المندمج، على مسافة كلية تقدر بـ 448 كم. على أن يتم إطلاق باقي المقاطع قبل نهاية سنة 2023، والمقدرة بـ 151 كم.
- إطلاق مقطعين من مشروع خط السكة الحديدية الجديد لمنجم الحديد لغار جبيلات وهو بشار - النقطة الكيلومترية 200 على مسافة 200 كم وتندوف - أم لعسل على مسافة 175 كم من أصل 950 كم، وسيتم إطلاق إنجاز المقطع الباقي على مسافة 575 كم شهر جانفي 2024، بالتوازي مع إطلاق مشروع إعادة تأهيل خط السكة الحديدية وعصرنته والذي يربط بشار بوهران على مسافة 700 كم، وهذا لربط منجم غار جبيلات بميناء أرزيو على مسافة 1650 كم.

ولقد تم تعبئة غلاف مالي قدره 2.000 مليار دج من ميزانية الدولة لمجمل مشاريع السكك الحديدية الجديدة هذه، والتي من المتوقع أن تخلق حوالي 70.000 منصب شغل مباشر خلال سنوات الإنجاز الممتدة إلى غاية 2026.

ولمكافحة ظاهرة تراكم الرمال على مستوى الموانئ الوطنية تم إطلاق برنامج وطني متعدد السنوات لتجريف وكسح الرمال في مرحلة أولى على مستوى 11 ميناء وملجأ للصيد ومينائين للنزهة والميناء التجاري للغزوات، والتي تشهد حالة من الترمل الشديد.

كما تمت المصادقة على إطلاق دراسات لجرف أربعة موانئ (مينائي بجاية ومستغانم المختلطين وميناء الصيد قورايا تيبازة وميناء الصيد والنزهة كاب جنات بومرداس)، وهذا لمضاعفة قدرات استيعاب الأرصفة والسماح برسو السفن ذات الحجم الكبير.

فضلا عن ذلك تم رفع أكثر من 600 هيكل لسفن كانت متواجدة على مستوى موانئ الصيد، وتعيق الاستغلال الأمثل لهذه المرافق مما سمح بإعطاء انسيابية أكبر على مستوى الموانئ المعنية.

أما بخصوص الهياكل القاعدية للمطارات فقد تم إنجاز أشغال تدعيم المدرج الثانوي وملحقاته بمطاري الجزائر الدولي وإيليزي والمدرج الرئيسي لمطار تندوف كما تم إعادة فتح مطار المنيعه وكذا تكييف حضيرة الطائرات بمطار وهران وتوسيع مدرج إن صالح وإصلاح المرافق التابعة له، وهو مستغل حاليا بنجاعة كبرى.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

أما فيما يتعلق بتنمية الموارد المائية وتعزيز الأمن المائي وفي ظل التغيرات المناخية الراهنة والشح

الكبير الذي تعرفه منطقتنا في تساقط الأمطار، تم اعتماد برنامج متكامل، يركز على :

- الرفع من قدرات تخزين المياه السطحية، عبر تدعيم الحضيرة الوطنية المكونة من 81 سد، بخمسة سدود جديدة يتم انجازها بطاقة استيعاب اجمالية تقدر بـ 304 مليون متر مكعب، بالإضافة إلى إعادة تهيئة 22 سد، عن طريق نزع الطمي والأوحال منها، لاسترجاع حجم إجمالي يقدر بـ 150 مليون متر مكعب.
- تعزيز استغلال المياه الباطنية، التي تمثل حاليا أزيد من 55٪ من مجموع المياه الموجهة للشرب، حيث تم تسجيل دخول 100 بئر حيز الخدمة بطاقة 70.000 متر مكعب يوميا، ويرتقب أن يتم استلام 75 بئر أخرى بطاقة استخراج تساوي 60.000 متر مكعب يوميا.
- تحلية مياه البحر، فقد تم هذه السنة تجاوز إنتاج 2.17 مليون متر مكعب يوميا، بعد تنفيذ برنامج وطني أفضى الى دخول حيز التشغيل 12 محطة تحلية مياه البحر على طول الساحل الوطني. ونطمح للوصول إلى إنتاج 3,75 مليون متر مكعب في اليوم خلال العامين المقبلين، وذلك بدخول حيز العمل 5 محطات كبرى هي قيد الانجاز، بطاقة استيعاب تقدر بـ 300.000 متر مكعب في اليوم لكل واحدة منها بغلاف مالي قدره 290 مليار دينار.



وتعمل الحكومة في آفاق سنة 2030، على الرفع من نسبة المياه المنتجة عن تحلية مياه البحر والوصول بها الى حدود 60٪ من الانتاج الاجمالي للماء الشروب، مقابل تخفيض اللجوء إلى الموارد السطحية والجوفية إلى نسبة 20٪ لكل منهما.

ويجدر التذكير هنا بأن قدرة إنتاج الماء الشروب سنة 2022 وصلت ما يقارب 3,4 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 9 مليون متر مكعب يوميا، وهو ما سمح برفع معدل حصة الفرد الواحد من الماء الشروب الى 180 لتر يوميا.

- وبخصوص تطهير المياه المستعملة، فبلادنا تمتلك 213 وحدة للمعالجة، بلغت طاقتها الاجمالية النظرية مليار متر مكعب في السنة، وقد بلغ حجم المياه المصفاة هذه السنة 442 مليون متر مكعب تم توجيهه 10٪ منها الى الفلاحة، وستتم مضاعفة هذا الحجم خلال السنة القادمة.

أما فيما يتعلق بتطوير اقتصاد المعرفة وتطوير الابتكار، حيث تم تسجيل مناقشة ما يفوق 2400 مشروع ضمن إطار جهاز " شهادة-مؤسسة ناشئة/شهادة براءة اختراع" منها 734 مشروعا في طريق التحويل إلى مؤسسة مصغرة و854 طلبا للحصول على براءة اختراع.

أما في مجال الصحة ومن أجل تحسين نوعية العلاج وتعزيز الولوج إلى خدمات صحية بشكل عادل. فقدتم:

- تعزيز الإمكانيات البشرية لقطاع الصحة خلال سنة 2023 بتوظيف 1.195 عامل بين طبيب عام وطبيب أسنان وصيدلي، وكذا تكوين 10.465 بين مساعد تخدير، شبه طبي وقابلات وإعادة بعث التكوين لنيل شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية.
- تدعيم الهياكل الصحية بإنجاز مستشفيات جديدة متخصصة في الاستعجالات الطبية والجراحية في كل من باتنة، عنابة، معسكر ووهران وكذا مستشفى للحروق بزرالدة، وإعادة تنظيم نشاطات مصالح الاستعجالات الطبية الجراحية على مستوى المؤسسات العمومية للصحة.
- بالنسبة للمسرعات الخطية المخصصة للعلاج بالأشعة لمرضى السرطان، يجدر التذكير بأن قطاع الصحة يمتلك 39 مسرع خطي، حيث تم إصلاح جميع المسرعات ال 24 التي كانت معطلة وهي الآن تعمل بصفة عادية، بما فيها 10 مسرعات تابعة للخوادم و 14 مسرعات تابع للقطاع العمومي، موزعة كالتالي: الجزائر العاصمة CPMC : 1 ، بليدة :1، سطيف :2، باتنة: 1، قسنطينة: 3، سيدي بلعباس:2، تلمسان: 3، ادرار:1.

إن استئناف عمل هذه المسرعات خفف بشكل كبير من طوابير الانتظار الطويلة لمرضى السرطان، حيث أصبحت الأجال معقولة تتراوح بين 15 و 20 يوم كحد أقصى، ما عدى حالتى سرطان الثدي والبروستات التي تصل فيها الأجال إلى 3 أشهر، نظرا للعدد الكبير والمتزايد للمصابين بهذين المرضين.

- كما إطلاق برنامج اقتناء 29 مسرعا خطيا جديدا، من بينها 3 مسرعات قيد الشراء، موجهة لمراكز مكافحة السرطان بالجلفة، الأغواط والشلف. فضلا عن ذلك تم مباشرة عمليات انشاء مصالح العلاج بالأشعة في العديد من المستشفيات ك: بسكرة، المسيلة، غرداية، تسمسيت، وخنشلة.

وبعنوان التربية الوطنية، ومن أجل تحسين نوعية أداء المنظومة التربوية، قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات نذكر منها على الخصوص، مايلي:

- استلام 545 مؤسسة تربوية مما سمح برفع حجم حظيرة المنشآت هذه السنة إلى 29.300 مؤسسة، كما تم استلام 292 مطعما مدرسيا؛

- تحيين للوثائق ومراجعة للبرامج وتكوين للأساتذة والمفتشين مع إنطلاق العمل بمادة التربية البدنية في الطور الابتدائي وهذا تنفيذا للإجراءات المتعلقة بإصلاح النظام البيداغوجي ؛

- ومن أجل التكفل الأمثل بأبنائنا التلاميذ، تم تعميم الوجبات الساخنة في المدارس، حيث تم رصد 61,75مليار دج مما سيسمح بالتكفل ب 4,8 مليون تلميذ، وكذا مبلغ 18 مليار دج لأكثر من 3,5 مليون منحة هذا المجهود يضاف أيضا إلى اقتناء أكثر من 3.300 حافلة لصالح البلديات.

- مواصلة جهود رقمنة القطاع عن طريق تزويد 1.200 مدرسة ابتدائية باللوحات الرقمية والعدد مرشح للارتفاع في قادم الأسابيع؛



- فتح أكثر من 17.400 منصب مالي خاص بالتأطير في اللغة الإنجليزية والتربية البدنية والمساعدين لاسيما للمصابين بطيف التوحد.

أما فيما يتعلق بتحسين نوعية التعليم العالي، فتمثلت أهم الإنجازات، فيما يلي:

- استلام منشآت جديدة بطاقة استيعاب 28.000 مقعد بيداغوجي وتوظيف 7.630 حامل دكتوراه و1.909 أستاذ مساعد استشفائي مما حسن من المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي ليصل إلى 1 أستاذ / 22 طالب؛
- تحيين عروض التكوين في الليسانس والماستر والدكتوراه واعتماد اللغة الانجليزية في التدريس خاصة في الشعب العلمية والتقنية.
- استحداث 14 ملحقة للطب في العديد من الولايات،
- انشاء 8 فرق و118 مركز بحث مما مكن من تجسيد أكثر من 480 بحث وإطلاق أكثر من 200 مشروع جديد، كما تم أيضا التوقيع على 22 اتفاقا دوليا وأكثر من 110 اتفاق تعاون؛

تحسين ظروف إقامة الطلبة ببلوغ عدد الغرف الفردية والمزدوجة نسبة 78% من إجمالي الغرف دون إغفال دعم النشاطات الترفيهية والرياضية.

وبخصوص التكوين المهني، تمت برمجة ما يفوق 268.400 منصب بيداغوجي جديد فضلا عن

استحداث العديد من التخصصات وكذا إنشاء معاهد جديدة كمعهد الفندقية بغرداية وزيادة عروض

التكوين لاسيما في الشعب التقنية والعلمية والتكنولوجية.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

لقد نال قطاع الثقافة حيزا هاما من اهتمام الحكومة خلال الفترة المعنية، حيث أطلقت برنامجا لتدعيم

حماية 147 موقعا أثريا بتخصيص مبلغ إضافي يقدر بـ781 مليون دج، ومباشرة ترميم العديد من

المعالم منها 19 مسجدا تاريخيا، كما تم العمل على تسجيل العديد من مقومات الموروث الثقافي في

منظمات اليونسكو ، كما تم استرجاع أكثر من 3.900 قطعة أثرية.



من جهتها عرفت هذه السنة عدة إجراءات خصت إعادة الاعتبار لقاعات السينما عبر منح الامتياز على 12 قاعة سينما و 3 مسارح جهوية و22 مسرحا موحها.

أما بخصوص دعم الكتاب والمطالعة العمومية فقد تم إصدار 41 عنوانا ونشر 18.000 كتابا بتقنية البراي وانشاء 20 مكتبة عبر 11 ولاية.

وإيماننا منها بدور الرياضة في الحفاظ على صحة المواطنين وتعزيز التضامن الاجتماعي، والهوية الوطنية، واصلت الحكومة جهودها في تطوير المنشآت الرياضية حيث تم إعادة تأهيل أزيد من 25 منشأة منها ملاعب واستلام ملعبين جديدين وإطلاق الدراسات لإنجاز ملعبين ورفع التجميد عن الدراسات المتعلقة بإنجاز 3 ملاعب .

كما تم تأهيل أكثر من 35 ملعبا صغيرا واستلام العديد من مراكز التحضير.

أما بخصوص تسهيل حركة الأشخاص عبر تحسين شبكة النقل، فقد اخذ هذا العنصر أهمية بالغة من اهتمام الحكومة حيث تم: منح 7.000 رخصة للمركبات وسيارات الأجرة عبر 23 ولاية.

ومن أجل ترقية النقل الجوي تم التوقيع على عقود اقتناء 15 طائرة والشروع في إجراءات استئجار 10 طائرات، حيث تم تلقي 5 عروض من شركات متخصصة، وهي قيد الدراسة.

من جهة أخرى تم إطلاق العديد من الخطوط الجوية الجديدة على غرار خطوط سان بطرسبورغ وجوهانسبورغ وأديس ابابا كما تم فتح خطين جويين جديدين بين باريس ومطاري جانغ وتيميمون. وسيتم، كذلك، تدشين خط بين الجزائر ودوالا بالكاميرون خلال هذا الشهر.

من جهة أخرى، تجري حاليا دراسة الإتفاقيات المتعلقة بالرحلات بين الجزائر وعدة عواصم أجنبية.

أما بخصوص النقل البحري فقد تم استئناف الرحلات في العديد من الوجهات على غرار برشلونة وسيت وجنوة وكذا اعتماد نظام إلكتروني لحجز التذاكر الذي تم إنجازه من طرف مهندسين جزائريين لفائدة مؤسسة النقل البحري.

ومن أجل تطوير قدرات النقل البحري للمساهمة في حركة التجارة الخارجية تم في هذه السنة الشروع في إنشاء الشركة البحرية الجديدة "CNAN El Djazair" كما سيتم إقتناء 4 بواخر جديدة ليرتفع بذلك عدد السفن المكونة للأسطول الوطني إلى 13 باخرة مما سيمكن من بلوغ هدف 3,1 مليون طن من الشحن البحري أي ما يعادل 9,24% من حصة السوق بعدما كانت لا تتجاوز 3%.

وفيما يتعلق بالنقل بالسكك الحديدية والنقل الموجه فقد عرفت هذه السنة :

- بداية استغلال العديد من الهياكل على غرار أول خط لترامواي مستغانم ومحطة للنقل بالسكك الحديدية بذات الولاية.
- استلام أشغال الهندسة المدنية للمترو الخاصة بشطر واد السمار المطار؛



- رفع التجميد عن مشروع تيليفريك بجاية وقسنطينة.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

ونظرا لدور مخطط تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المستدامة وإدارة الموارد بشكل فعال بما يضمن

تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعمل الحكومة على:

- استكمال تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 حيث تمت المصادقة على 40 مخطط

ولائي ومباشرة الدراسات المتعلقة بتهيئة 9 مناطق حدودية.

- إطلاق أشغال التهيئة الأولية والثانوية للمدن الجديدة لاسيما الطرق والشبكات، وإنجاز أقطاب

الاستثمار في كل المدن الجديدة.

- الموافقة على 1.127 مخطط توجيهي للتهيئة والتعمير و5.471 مخطط شغل الأراضي.

واعتبارا لأهمية إزالة التلوث الحضري لما لها من تأثيرات على نوعية معيشة المواطنين، ومساهمتها

في تحسين مظهر المدن والمناطق الحضرية، فقد تم :

- إنجاز وتشغيل 25 محطة لمعالجة المياه الآسنة ومواصلة أشغال القضاء على 98 مفرغة

فوضوية؛

- إطلاق العديد من الدراسات الخاصة بمحطات تحويل النفايات ومراكز الفرز والردم مع إصدار

مخطط تنظيم ورسكلة النفايات.

- رصد 2,2 مليار دينار من أجل تجهيز وإقتناء أدوات بيداغوجية ل 5000 نادي للبيئة عبر التراب الوطني.

وبخصوص تأهيل مناطق الظل، حيث سجلت الحكومة إلى غاية 31 ماي 2023 إتمام إنجاز 29.151 مشروع، من إجمالي 29.687 المبرمجة ما يمثل 98% بمبلغ إجمالي 350 مليار دينار.

ومن أجل ضمان سياسة اجتماعية ناجعة، إلتزمت الحكومة، بتوجيهات سامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجد تبون، بتكريس المبدأ الدستوري الراسخ للدولة الجزائرية بكونها وستظل محافظة على الطابع الاجتماعي الذي يضمن التكفل بالفئات الهشة، تحقيقا للإنصاف والعدالة الاجتماعية في المجتمع، حيث وضعت ضمن أولوياتها الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

ونسجل في هذا الخصوص ارتفاع مبلغ التحويلات الاجتماعية المباشرة المخصصة في ميزانية الدولة من 2.536 مليار دج في سنة 2022 إلى 2.714 مليار دج في سنة 2023، أي بزيادة 178 مليار دج، والذي يعادل 18,45% من ميزانية الدولة لسنة 2023.

فعلى سبيل المثال إرتفعت المبالغ المخصصة لدعم مواد الحليب والحبوب والزيت والسكر من 318 مليار دج سنة 2021 لتبلغ 795 مليار دج سنة 2022 جراء ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي، كما بلغ دعم هذه المواد في أواخر سبتمبر 2023 مبلغ 546 مليار دج.

للإشارة فإن الفارق المتكفل به من قبل الدولة، برسم الحبوب قد سجل في سنة 2022 مستويات قياسية ناهزت 9.000 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، و6.400 دج للقنطار بالنسبة للقمح اللين.

يجدر التنويه إلى تمكننا لأول مرة من تشكيل المخزون الإستراتيجي المعياري من الحبوب مع العلم أن الحكومة عاكفة على وضع الميكانيزمات الملائمة قصد الحفاظ على التمويل المنتظم للسوق بالأسعار المناسبة، لاسيما من خلال إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد هوامش الربح للمنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

في نفس السياق، فإن مستوى دعم السكن قد ارتفع من 273 مليار دج في سنة 2022 إلى 346 مليار دج في سنة 2023.

أما فيما يخص الربط بالكهرباء والغاز والمياه فإن الدولة ماضية في تغطية ما تبقى من المناطق النائية، وذلك بتعزيز الموارد المالية الموجهة لهذا الغرض، إذ انتقلت من 105 مليار دج في سنة 2022، لتصل إلى 151 مليار دج في سنة 2023 أي بزيادة قدرها 44٪.

أما بخصوص الإعانات غير المباشرة لأسعار الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، التي ارتفعت من 2.682 مليار دج في سنة 2021 إلى 5.495 مليار دج في سنة 2022 ما يعادل 38,7 مليار دولار. في حين تشير توقعات سنة 2023 إلى أن مستوى هذا الدعم سيتعدى 4.935 مليار دج.



ومن المرجح أن يتعدى حجم الإعانات المباشرة وغير المباشرة 7.600 مليار دج في سنة 2023، أي ما يعادل 22,58 ٪ من الناتج الداخلي الخام (سنة الاساس 1989).

وفي نفس السياق فإن النفقات الجبائية على المواد الغذائية واسعة الاستهلاك كالحبوب والحليب والسكر والزيت، تعتبر عاملا رئيسيا يساهم في ضمان وفرة المواد واستقرار أسعارها. وتشير التقديرات إلى أن النفقات الجبائية المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة تناهز مبلغ 596,24 مليار دج في سنة 2022 و 272 مليار دج بالنسبة للسداسي الأول من سنة 2023.



السيد الرئيس الفاضل، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

وبخصوص الانشغالات الملحة حول الارتفاع الحاد في أسعار اللحوم، فقد تمالفتح المؤقت لاستيراد اللحوم الحمراء مع تخفيض الحقوق الجمركية من 30 إلى 5 ٪ ابتداء من أول مارس 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2023، مع العمل على توفير الظروف المناسبة لاسترجاع توازن السوق.

إن اتخاذ هذا الإجراء الظرفي تم بعد مُعَاينة نتائج الإحصاء الدقيق للمواشي الذي أُعد في نهاية سنة 2022، حيث خلصت إلى تراجع هذه الثروة الحيوانية إلى 21,7 مليون رأس منها 17,3 مليون رأس غنم من بينها 13 مليون من النعاج تتعرض لاستغلال الذبح غير القانوني، مما يؤدي إلى إستنزاف هذه الثروة الحيوانية. أما فيما يخص الأبقار فإن عددها لا يتعدى 1,16 مليون رأس.

كما سجلت المعطيات عجز شهري في تموين السوق باللحوم الحمراء يقدر بحوالي 20.000 طن.

دائما ضمن هذا الإطار، وفضلا عن حزمة النصوص القانونية والتنظيمية التي بادرت بها الحكومة من أجل تحقيق الهدف المنشود، كمشروع قانون حماية المسنين، وتنظيم صندوق النفقة، وقواعد منح السكن الترقوي الحر؛ قامت الحكومة بجملة من الإجراءات نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر،

مايلي:

- تخصيص مبلغ سنوي قدره 340,4 مليار دينار قصد التكفل بزيادة أجور أكثر من 2,8 مليون

موظف وعون متعاقد؛



- تخصيص مبلغ 129,15 مليار دينار لتأمين منح ومعاشات التقاعد، بتحديد الحد الأدنى لمنحة التقاعد بـ 75٪ من الأجر الوطني الأدنى المضمون وبـ 100٪ فيما يخص معاشات التقاعد مع تامين المعاشات المحصورة بين 20.000 دج و50.000 دج مع ضمان زيادة دنيا قدرها 2000 دج لجميع الفئات؛

- تخصيص مبلغ 52,63 مليار دينار من أجل استفادة 3,8 مليون متقاعد متنسب لصناديق الضمان الاجتماعي من زيادة بين 3 و 5 ٪، وكذا 11 مليار دينار من أجل تامين منح معطوبي حرب التحرير وذوي الحقوق؛

- تخصيص مبلغ 251,8 مليار دينار من أجل تغطية ثمانية أشهر من سنة 2023 لمنحة البطالة، لما يفوق 2,1 مليون شاب كما تلتزم الحكومة بإدماج ما يقارب 4.100 مستفيد من أجهزة المساعدة على الإدماج المهني قبل 31 ديسمبر 2023 وبهذا تكون عملية الإدماج قد استكملت نهائيا.

- تخصيص 41,3 مليار دينار لرفع منحة ذوي الهمم بـ 2.000 دج والتكفل الاجتماعي لمن لا يمارسون أي نشاط منهم.

- تخصيص مبلغ 93,7 مليار دينار للتكفل بالمنحة الجزافية للتضامن (AFS) التي تم تامينها من 10.000 دج إلى 12.000 دج شهريا، للأشخاص ذوي الهمم بدرجة 100 ٪ ومن 3.000 دج إلى



7.000 دج شهريا بالنسبة للفئات الأخرى، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ 532 مليون دينار لتمويل شراء المستلزمات المدرسية لفائدة الأطفال المعوزين.

- رفع قيمة منحة الطلبة، تطبيقا لقرار السيد رئيس الجمهورية، بمبلغ 650 دينارا ابتداء من شهر أكتوبر 2023.

- تخصيص مبلغ إجمالي قدره 52,5 مليار دينار كتعويض لدعم تعريفات شركات النقل العمومي.

- تخصيص 3 مليار دينار لفائدة صندوق النفقة للنساء الخاص بحضانة الأطفال وتكثيف البرامج الخاصة بتشجيع النساء الماكثات بالبيت.

أما بخصوص تنفيذ مخطط عمل الحكومة في شقه المتعلق بتوفير سكن لائق للجميع، فقد تم :

- تسليم 265.108 مسكن بمختلف الصيغ وتقديم ما يفوق 74 ألف إعانة بين بناء ريفي وبناء ذاتي؛

- وإطلاق برنامج لإنجاز 297 ألف وحدة سكنية بمختلف الصيغ و181 ألف إعانة للبناء الذاتي والبناء

الريفي والترقوي الحر.

- تسليم ما يفوق 10.030 وحدة من السكن العمومي الايجاري في إطار امتصاص السكن الهش؛

وقد سمحت هذه الجهود بتحقيق تحسن ملحوظ في نسبة شغل السكن (TOL) بحيث انتقل من 5.6

سنة 2000 إلى 4.25 سنة 2023 وتتطلع الحكومة إلى تخفيضه إلى أقل من 4 في آفاق 2025.



بالموازاة مع ذلك ومن أجل توفير الهياكل الخدمتية الأساسية تم إنجاز 263 مرفقا مدرسيا، 10 عيادات، 22 مقرا للأمن والدرك الوطنيين، في حين تم إطلاق إنجاز 290 مرفقا مدرسيا و57 عيادة و60 مقرا لمصالح الأمن.

أما فيما يتعلق بتحسين الولوج إلى خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فقد تم تحسين الكثافة البريدية بـ 1 مكتب بريدي /10.600 ساكن وهذا بعد دخول 106 مكتب بريدي حيز الخدمة.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

أما بعنوان الفصل الرابع والمتعلق بالسياسة الخارجية، تواصل الحكومة، تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، تنشيطها وتوظيفها لتسهم في مسيرة التشييد الوطني، لاسيما من خلال إضفاء حيوية على أولويات العمل الدبلوماسي لبلادنا، وتركيز الجهود حول حماية المصالح العليا للأمة، والمساهمة في إحلال السلم والأمن على الصعيد الإقليمي، وتوطيد الروابط مع إفريقيا والعالم العربي، فضلا عن دعم الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير الشراكات عبر العالم وعصرنة الأداة الدبلوماسية والتكفل بجاليتنا المقيمة بالخارج.

فعلى الصعيد الإقليمي، وانطلاقا من قناعتها الراسخة بالعلاقة الوثيقة بين كل من الاستقرار والأمن والتنمية، أطلقت الجزائر مبادرات تنموية في المنطقة، لاسيما من خلال إنجاز بنى تحتية مهيكلية، كما عززت مساعيها الرامية إلى توفير الظروف الملائمة ليجاد حلول سياسية توافقية للأزمات التي تعرفها دول الجوار، بعيدا عن التدخلات الأجنبية، وحفاظا على سيادة هذه الدول ووحدتها ومصالح شعوبها.



وهنا يجدر التنويه أيضا بالنجاح الباهر الذي حققته الدورة الواحدة والثلاثون لقمة جامعة الدول العربية التي احتضنتها بلادنا في غرة نوفمبر الماضي، فضلا عن لم شمل الأشقاء الفلسطينيين بفضل مبادرة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

- انتخاب بلادنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي، للفترة 2024-2025، وأيضا عضوا في مجلس حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة، للفترة 2023-2025،
- وفيما يتعلق بتعزيز الإهتمام بجاليتنا بالخارج، تم اتخاذ جملة من التدابير، نذكر منها على الخصوص :
- تعزيز الشبكة القنصلية بافتتاح مراكز جديدة بفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وتمثيل جاليتنا في الهيئات الدستورية والاستشارية فضلا عن مرافقة النسيج الجمعوي الجزائري بالخارج.
- افتتاح مراكز ثقافية بالقاهرة ومونريال، والسعي إلى افتتاح مراكز في بلدان أخرى من أجل تدعيم المرجعية الدينية والثقافية؛
- التكفل بنقل جثامين كل الرعايا الجزائريين المتوفين بالخارج، وكذا تنظيم مخيمات صيفية لفائدة أبناء جاليتنا بالخارج، حيث استفاد منها سنة 2023 حوالي 900 فردا؛
- تفعيل جهاز الإشتراك في صندوق التقاعد بالنسبة لأعضاء الجالية الوطنية بالخارج.
- إطلاق التفكير في إنشاء هيئة وطنية تعنى بالكفاءات العليا المعترف بها عالميا ووضع بوابة إلكترونية تخصص لهذه الكفاءات وجعلها حاضنة للتنمية.

السيد الرئيس الفاضل، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛



أما بعنوان الفصل الخامس والمتعلق بالدفاع الوطني يقوم الجيش الوطني الشعبي بمهامه الدستورية على ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع الوطني، كونه يدرك تماما أهمية التحديات والرهانات الواجب رفعها، لاسيما فيما يتعلق بالتطورات المسجلة في محيطنا الإقليمي والدولي، المعروفة تداعياتها على أمن واستقرار بلادنا.

حيث تواصل القيادة العليا بذل المجهودات اللازمة لإضفاء فعالية ومهنية أكبر على جميع مكونات قواتنا المسلحة بغية تحقيق جاهزية عالية تليق بجيش محترف شعاره الذود عن الشعب والوطن، وطموحه الشرعي احتلال الصدارة من حيث التفوق الإقليمي.

كما يسهر الجيش الوطني الشعبي على الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز وتحديث أجهزة المراقبة والحماية على مستوى المناطق الحدودية البرية والمجالات البحرية والجوية.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، والتهريب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة السرية والإتجار بالمخدرات، توجت الجهود ب:

- تحييد 35 إرهابيا، توقيف 430 عنصر دعم للجماعات الإرهابية، وكذا توقيف 14.639 شخصا في إطار التهريب والتنقيب غير المشروع عن الذهب، 2.644 تاجر مخدرات و12.771 مهاجر غير شرعي من مختلف الجنسيات؛



- استرجاع 700 قطعة من مختلف أنواع الأسلحة وأزيد من مليون وحدة ذخيرة؛
- تدمير 109 قنبلة تقليدية الصنع و 42 مخبأ للإرهابيين؛
- حجز 90 كغ من الكوكايين، و581 قنطارا من الكيف المعالج، وأزيد من 12 مليون قرصا مهلوسا،
- استرجاع 2,6 مليون لتر من الوقود، و258 جهازا للكشف عن المعادن، و5.086 مطرقة ضاغطة،
- 8.837 مولدا كهربائيا، و777 طن من خليط الحجر والذهب الخام و1.430 عتادا متحركا من مختلف الأصناف.

كما يواصل الجيش الوطني الشعبي، من جهة أخرى، جهوده الرامية إلى تطوير قدراته فيما يتعلق بالدفاع السيبراني والتحسين المستمر لجهاز التكوين العسكري وتكيفه مع التطورات الجديدة، وتطوير الصناعات العسكرية الوطنية بالإستناد إلى توطين وتحويل التكنولوجيات، وتنويع مجالات الأنشطة والمنتجات المعروضة في السوق الوطنية.





السيد الرئيس الفاضل، السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

تلکم هي أهمما أردت عرضه على مسامعکم، من جملة التفاصيل التي وردت في الملف الذي وضع بين أيديکم، وفي انتظار فتح باب النقاش، الذي سيكون دون شك، بناء ومثمرا، أجدد التأكيد على الإلتزام بمواصلة الأخذ بملاحظاتکم وآرائکم البناءة واقتراحاتکم وحتى انتقاداتکم سنتقبلها برحابة صدر، لأن حجم التحديات التي تعيشها بلادنا وما نتطلع إليه في سبيل بناء الجزائر الجديدة التي وضع معالمها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون تقتضي توحيد وتظافر جميع الجهود.

لنعمل معا، لنستغل النعم والموارد التي حباها الله بها نأخذ بالأسباب ونتغذى بالعزيمة ونتقوى بالتفاؤل لضمان مستقبل أفضل لبلادنا.

عاشت الجزائر حرة عزيزة

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

